سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي

الأزمة و الحل

سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي
الأزمة والحل

ورقة سياسات عن إشكاليات سياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر والبدائل المقترحة

إعداد:
محمد مصطفى

الباحث بملف الحقوق والحريات الطلابية بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

مراجعة:

أحمد السيد

مدير برنامج الحريات المدنية بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

الناشر:
المفوضية المصرية للحقوق والحريات

www.EC-RF.ORG

info@rights-freedoms.org

تصميم وإخراج داخلي:

المحتوي منشور برخصة المشاع الابداعي المنسوب للمصدر، الاصدارة ٠,٣ غير المُوطّنة.

المحتويات

مقدمة..... ٤

المشكلة..... ٥

خيارات بديلة..... ٧

التوصيات..... ٩

الخاتمة..... ١٠

مقدمة.

تشمل منظومة التعليم العالي في مصر ٢٣ جامعة حكومية و٢٠ جامعة خاصة، بالإضافة إلى جامعة الأزهر والجامعة الأمريكية بالقاهرة والجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (جامعة ذات طبيعة خاصة)، وكذلك عدداً من الأكاديميات والمعاهد العليا الخاصة. ويبلغ إجمالي أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي ٢,٣٣٧,١٩٣ مليون طالب[١] طبقاً لأخر إحصائية أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء في عام ٢٠١٥. نظام التعليم العالي المصري من النظم ذات اعداد الطلاب الكبيرة، حيث يشارك ٣٥٪ من الفئة العمرية (من ١٨ :٢٢) عام في التعليم العالي[٢]. ويتم الاعتماد على امتحان مدرسي موحد (الثانوية العامة) كمعيار أساسي لتقييم قدرات الطلاب التي تؤهلهم للإلتحاق بالتعليم العالي. تنتهج تلك السياسة الغالبية العظمي من مؤسسات التعليم العالي المصرية، مع استثناءات محدودة تضيف لهذا الامتحان الموحد بعض الاختبارات الشخصية للمتقدمين للالتحاق بها.

وتعاني تلك المنظومة من العديد من الإشكاليات أهمها ضعف جودة مؤسسات التعليم العالي[٣]، والتي تؤدي إلى ضعف مستوى خريجي هذه الجامعات، وعدم تأهيلهم لمتطلبات سوق العمل، مما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية للبلاد. بالإضافة إلى ضعف الانفاق العام على التعليم العالي، في ظل هذه الاعداد الكبيرة من الطلاب. حيث يبلغ متوسط مقدار الانفاق على الطالب الواحد سنوياً بـ٧٧٣٥,٦ جنية مصري[٤] وربما يبدأ اصلاح منظومة التعليم العالي بتفعيل سياسة قبول جديدة تستطيع أن تتلافى الأزمات التي نجمت عن سياسة القبول المستخدمة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في مصر. حيث تعد مشكلة سياسة القبول الحالية في انها لا تضمن الحاق الطلاب في التخصصات الاكاديمية المؤهلين لها.

فتطبيق سياسة قبول جديدة تساعد على الحاق الطلاب بالتخصصات الأكاديمية التي يرغبون فيها والمؤهلين لها سينعكس على قدرة الطلاب في الاستمرارية بالتعليم العالي، وبالتالي سيعمل ذلك على توفير النفقات التي تُصرف على الطلاب الراسبين. وتحسين مخرجات التعليم العالي.

من هذا المنطلق تهدف تلك الورقة لإلقاء الضوء على إشكاليات سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر. وكذلك الاشارة إلى المقترحات البديلة ومعرفة مميزات وإشكاليات كل مقترح، وصولاً إلى التوصيات التي ستساعد صانعي القرار على اختيار سياسة القبول المُثلى.

---

١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية (الطلاب المقيدون-أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي (٢٠١٣/٢٠١٤)، أكتوبر ٢٠١٥. صـ ١٢.

٢ مراجعة لسياسات التعليم الوطنية "التعليم العالي في مصر"، البنك الدولي، ٢٠١٠، صـ ١٤١

٣ محمد مصطفي،٢٠١٦، الطريق إلى التعليم العالي، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، صـ ١٥.

٤ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية (الطلاب المقيدون-أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي (٢٠١٣/٢٠١٤)، أكتوبر ٢٠١٥. صـ ٣٦٩

المشكلة

تعتمد سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر بشكل رئيسي على امتحان مدرسي موحد (امتحان الثانوية العامة) لتقييم قدرات الطلاب على الالتحاق بالجامعات. ويعتمد القبول في أغلب الجامعات المصرية[٥] على المجموع الكلي الذي حصل عليه الطالب في هذا الامتحان المتمم لمرحلة التعليم الثانوي. حيث يقوم الطلاب الذين تجاوزوا هذا الامتحان بالتقدم للإلتحاق بإحدى مؤسسات التعليم العالي. وذلك عن طريق "مكتب التنسيق المركزي" وهو المكتب الذي يقوم بتوزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالي بناءً على المعايير التالية:

- الحد الأقصى لعدد الطلاب المقرر قبولهم في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي.

- ترتيب رغبات الطلاب المرشحين.

- ترتيب المجاميع التي حصل عليها الطلاب الراغبين في القيد ببرامج التعليم العالي نفسها.

وذلك علماً بأن المجلس الأعلى للجامعات هو من يقوم بتحديد عدد الأماكن المتاحة بكل برنامج ومؤسسة تعليمية. في حين يتولى مكتب التنسيق توزيع الطلاب على الجامعات[٦].

ويقدم الطالب رغباته المتعلقة بالجامعات والكليات والبرامج التي يرغب الالتحاق بها من خلال تطبيقات مكتب التنسيق على شبكة الانترنت. ويقوم مكتب التنسيق بـ "توفيق" الطالب في الجامعة والكلية والبرنامج، بناءً على مجموع الطالب والرغبات التي أعرب عنها، والحد الأدنى لمجموع القبول بالكليات والتخصصات. الا أنه في واقع الامر عندما يتم توزيع الطلاب على إحدى الكليات يكون لزاماً على تلك الكلية قبول الطلاب حتى وإن كان عدد الطلاب أكبر من الطاقة الاستيعابية لدي المؤسسة التعليمية. عندئذ يتم توزيع العدد الزائد من الطلاب على أماكن بتخصصات أخري داخل المؤسسة نفسها. ولا يكون للطالب خيار لتحديد رغبة ثانية سواء بالنسبة للمؤسسة أو التخصص[٧].

لذا فالأساس الذي يقوم عليه توزيع الطلاب على الأماكن المتاحة، لا يعمل على إتاحة التعليم العالي حسب رغبات وقدرات الطلاب لأن عملية القبول تعتمد بشكل رئيسي على المجموع الذي حصل عليه الطالب في الثانوية العامة، بعيداً عن قدرات ومؤهلات الطالب ورغبته للالتحاق بالبرنامج الأكاديمي المؤهل له. فعلى سبيل المثال

٥ تعتمد نسبة ضئيلة من مؤسسات التعليم العالي على معياري نتيجة الطالب في امتحان الثانوية العامة بالإضافة الى اختبارات القبول التي تجريها المؤسسة.

٦ مراجعة لسياسات التعليم الوطنية "التعليم العالي في مصر"، البنك الدولي، ٢٠١٠، صـ ١٥٣

٧ د. أسماء البدوي، التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟، مجلس السكان الدولي ٢٠١٢، ص٥٢

فإن عدد خريجي كليات الحقوق بالجامعات المصرية في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١ كان ٤٤٨١١ طالب[٨]، وكانت أعداد المنتسبين لنقابة المحامين في هذا العام ١١٠٢٨ محامي[٩]. أي أن هناك ٣٣٧٨٣ خريج لم يلتحق بالنقابة ولم يمارس مهنة المحاماة. كما أن نسبة خريجي الجامعات الذين يعملون في مجال تخصصهم هي ٣٥٪[١٠] حسب الدراسة التي أجرتها بوابة الإحصاءات القومية للتعليم العالي في ٢٠١٠. بالإضافة إلى حالات التمييز الذي يعمل نظام الامتحان المدرسي الموحد على الحفاظ عليها. لأنه في عملية الامتحان قد تميز بين الطلاب من خلال التحيز الثقافي لمُعدي الامتحان. فمن الممكن أن يضع أسئلة في الامتحان ليس لدي كافة الطلاب القدرة على الإجابة عليها، لأنها ترتبط بثقافة معينة أو بيئة جغرافية معينة. وأن نتائج الامتحان قد تعكس إختلافات في العوامل المؤثرة على عملية الدراسة مثل الظروف الاجتماعية للطلاب، وجودة المؤسسة التعليمية التي يدرسون بها. بالإضافة إلى الخلل الذي أصاب المنظومة في السنوات الأربع الأخيرة، حيث كان يتم تسريب امتحانات الثانوية العامة على مواقع التواصل الاجتماعي. وتطور الأمر إلى تسريب الامتحانات ونماذج الإجابات النموذجية[١١]. دون أن تستطيع السلطات المصرية وقف هذه التسريبات.

وعلى الجانب الآخر أتاحت وزارة التعليم العالي لجنه خاصة لامتحان الثانوية العامة بمدرسة الجهاد في البداري بمحافظة أسيوط لأبناء القضاة والضباط وأعضاء من مجلس النواب والمسؤولين[١٢]، والتي قرر رئيس لجنة الثانوية العامة بمدرسة الجهاد في البداري بالاعتذار رسميا عن رئاسة اللجنة لعدم السيطرة على شئون اللجنة وإجباره على الغش[١٣]. وهنا يقع تمييز على الطلاب خاصةً وان النظام المصري يسمح بفرصة واحدة فقط لإتاحة التعليم العالي. حيث لا يستطيع الطلاب الالتحاق بالكليات التي تقبل مجموع أكبر من الذين حصلوا علية. الا عن طريق إعادة الثانوية العامة من جديد والحصول على المجموع الذي تقبله المؤسسة التعليمية.

٨ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ٢٠١١، إجمالي اعداد الخريجين من الجامعات (الحكومية والخاصة) ٢٠١١. صـ٤٧.

٩ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ٢٠١٢، النشرة الثانوية لإحصاء الخدمات الاجتماعية ٢٠١٢، صـ٥٠.

١٠ بوابة الإحصاءات القومية للتعليم العالي، ٢٠١٠، التوزيع النسبي للخريجين الذين يعملون في مجال تخصصهم الدراسي. متاح على الرابط التالي: http://:www.egypt.gov.idsc.higheducation/Front/ar/Indicators_Details.aspx?id_indicator=٢١١ اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٦/٨.

١١ وفاء يحيي،٢٠١٦، «شاومينج» تعلن تسريب إجابات «إنجليزي الثانوية العامة». المصري اليوم، ٧ يونيو. متاح على الرابط التالي: http://:www.almasryalyoum.com/news/details/٩٦٠٧٤٠ اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٦/٧.

١٢ يونس درويش، ٢٠١٦، مصدر: نقل ١٢٠ طالبا من أبناء الضباط والقضاة بأسيوط إلى لجنة مدرسة البدارى، الشروق، ٤ يونيو. متاح على الرابط التالي: http://:www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=٠٤٠٦٢٠١٦&id=٥١a٧٨٠٢٥٥٠٧f-٨٦٣٩-٤٧c٩-cdfb-٥e١٨٣a٥a اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٦/٧.

١٣ يونس درويش، رئيس امتحانات الثانوية بالبداري يعتذر عن مهامه لعدم قدرته على مواجهة الغش الجماعي، الشروق، ٧ يونيو. متاح على الرابط التالي: http://:www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=٠٧٠٦٢٠١٦&id=٨c٦١٨b٨٩ebe٥-٩١e٤-٤c٤d-ec٣٧-d٢c١cfc١ اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٦/٧.

خيارات بديلة:

تهدف الخيارات البديلة للسياسة الحالية المستخدمة في الالتحاق بالتعليم العالي. لإلقاء الضوء على بدائل أكثر فعالية. مع الاخذ في الاعتبار حجم تكلفة هذه السياسات البديلة.

1- **الاستمرار في الاعتماد على امتحان مدرسي موحد كوسيلة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، مع تطوير أقسام الثانوية العامة وإدخال اقسام أكثر تخصصاً وتنوعاً بدلا من القسم العلمي بنوعيه (العلوم والرياضيات) والقسم الادبي.**

المميزات:

سيعمل تنوع أقسام الثانوية العامة على إثراء العملية المعرفية للطلاب عند تخرجهم من الثانوية العامة. بجانب ذلك سيختار الطلاب التخصصات التي يرغبون بدراستها في مرحلة عمرية تمكنهم من الاستمرار بسهولة في مراحل التعليم الجامعي. كما لن تتكلف عملية ادخال أقسام جديدة إلى الشهادة الثانوية أي تكاليف تذكر، وبذلك لن تتحمل الموازنة العامة أعباء جديدة. بالإضافة إلى عملية الشفافية التي تتسم بها سياسة الاعتماد على نظام مدرسي موحد.

العيوب:

إن الاعتماد الكامل على امتحانات إتمام الدراسة الثانوية كأساس رئيسي للقبول في التعليم العالي يحد من الفرص المتاحة للطلاب. فقد تكون نتائج الامتحانات، جزئياً على أقل تقدير، انعكاساً للاختلافات في الظروف العائلية ومستوى المدرسة وإمكانية الحصول على الدروس الخصوصية. بالإضافة إلى أن الاستمرار في الاعتماد على نتائج الثانوية العامة حتى ومع تحديد التخصصات فيها لن يعطي الصورة الكاملة عن مقدرة الطالب على الالتحاق بالتخصص الأكاديمي الذي يبتغيه.

2- **الاعتماد على اختبارات القدرات والاستعداد العامة التي تجريها المؤسسات التعليمية.**

المميزات:

تمكن تلك السياسة مؤسسات التعليم العالي من تكوين فكرة أشمل عن الطلاب وقدراتهم عن تلك التي يكشف عنها الامتحان المدرسي الموحد. كما توفر هذه السياسة الفرصة للطلاب لإظهار مواهبهم ودوافعهم في المقابلات الشخصية أو تجارب الأداء. بالإضافة إلى أنها تعطي الفرصة للمؤسسة الاكاديمية في إعداد الاختبارات التي ترى أن النجاح فيها يؤهل الطالب للالتحاق بالمؤسسة، ويُنبأ عن

قدرته على الاستمرار في التعلم الأكاديمي دون عوائق ذاتية.

العيوب:

تتمثل عيوب الاعتماد على إختبارات القدرات التي تجريها المؤسسات التعليمية في حالة إنعدام الشفافية في عملية صنع القرار المتعلق بقبول أو رفض الطلاب المتقدمين للاختبارات، وما يخالط ذلك من شبهات التحيز والفساد. كما تتطلب تلك الاختبارات لتكاليف مرتفعة متعلقة بعملية إعداد الاختبارات وإجرائها وعملية التقييم للطلاب المتقدمين إليها. بجانب عدم توافر المقدرة لدى كثير من مؤسسات التعليم العالي لإعداد اختبارات قبول تعمل على فرز الطلاب بشكل علمي ومنهجي. ويعكس ذلك التعقيدات المرتبطة بعملية القبول. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى رفض من الجمهور الذي يحرص على الا يفقد الوجه الأخير للعدالة الاجتماعية في العملية التعليمية والمتمثلة في نظام الاعتماد على امتحان مدرسي موحد بغض النظر عن صلاحيته. حيث اثبتت الدراسات التي أجراها البنك الدولي في عام ٢٠١٠[١٤]، أن جمهور المنتفعين من التعليم العالي يرى نظام القبول الحالي يتسم بالشفافية ويتيح الفرصة للطلاب بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي. رغم إدراكهم أنه ليس النظام الأمثل لإلحاق الطلاب بالتعليم العالي.

3- الاعتماد على سياسة قبول تعتمد على أكثر من مؤشر (الاعتماد على امتحانات الثانوية العامة كمؤشر أولي يُستكمل باختبارات القدرات التي تجريها مؤسسات التعليم العالي).

المميزات:

تكمن مميزات سياسة القبول التي تعتمد على أكثر من مؤشر في أنها تستفيد بشكل أمثل من كافة المعلومات المتاحة عن الطالب. وذلك عن طريق الاعتماد على نتيجة امتحان الثانوية العامة كمؤشر أولي دال على قدرات الطالب يُستكمل باختبارات القدرات لتكوين الصورة النهائية عن الطالب الراغب في الالتحاق بالمؤسسة التعليمية. وذلك بالإضافة إلى أن هذه السياسة على درجة كبيرة من الشفافية التي تتمتع بها عملية الاعتماد على امتحان مدرسي موحد.

العيوب:

تحتاج سياسة القبول التي تعتمد على أكثر من مؤشر إلى تكلفة مرتفعة لإجراء امتحان مدرسي موحد وإجراء إختبارات قبول بمؤسسات التعليم العالي المختلفة. مع وجود شبهة للتحيز والفساد التي يمكن أن تكتنف عملية قبول الطلاب، وإن كانت بصورة أقل من تلك الموجودة في سياسة الاعتماد الكلي على اختبارات القدرات والاستعداد العامة التي تجريها المؤسسات التعليمية.

١٤ مراجعة لسياسات التعليم الوطنية "التعليم العالي في مصر"، البنك الدولي، ٢٠١٠، صـ ١٥٣

التوصيات:

1-يجب بصفة عامة أن تتحول سياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر إلى سياسة قبول جديد للتعليم العالي تكون أكثر نزاهة وأكثر تلبيةً لرغبات الطلاب. سياسة تمكنهم من أن يمارسوا اختيارهم لمكان دراستهم ومحتوى ما يدرسونه، ويمكن للمؤسسات التعليمية فيها أن تمارس استقلاليتها في قبول الطلاب بما يتوافق مع أهدافها وقدراتها.

٢-يُفضل أن تعتمد سياسة الالتحاق الجديد بمؤسسات التعليم العالي على معيارين. (أ) نتيجة امتحان الثانوية العامة. (ب) نتيجة اختبارات قدرات الطلاب التي تعدها مؤسسات التعليم العالي لأن ذلك سيعمل على الحاق الطلاب بمجالات الدراسة المؤهلين إليها بشكل أكثر فاعلية من الاعتماد على امتحان مدرسي موحد، وسيعمل على إتاحة أكثر من فرصة للطالب للالتحاق وذلك من خلال العمل على:

أ. تحسين القدرة على إجراء اختبارات القبول وإعداد اختبارات ذات كفاءة لتحديد قدرات الطلاب.

ب. وضع وتطبيق إجراءات ومعايير لتنظيم الامتحان القومي لضمان العدالة والمساواة.

جـ. بناء القدرة على تطوير القدرات والمهارات والميول المتعلقة ببرامج التعليم العالي.

د. يجب وضع إطار محدد بشكل دقيق لعملية اختبار الطلاب التي تجريها مؤسسات التعليم العالي. ويجب ان تتم العملية بأكبر درجة من الشفافية، وأن يتم تشارك النتائج مع الجمهور من اجل بناء ثقة الجمهور في شفافية سياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي الجديدة.

٣-يجب أن تتمتع عملية إتاحة التعليم العالي بالمبادئ التالية[١٥]:

أ-**الجدارة**: يجب أن تعتمد إتاحة التعليم العالي على ما يثبته الطالب من جدارة وأحقية بفرصة للتعليم العالي. وذلك بحسب ما يشير اليه أدائه في الاختبارات المؤهلة للقبول بمؤسسات التعليم العالي. وذلك بدلاً من الاعتماد على القدرة على دفع الأموال.

ب-**العدالة**: ينبغي أن تكون القرارات الخاصة بالإتاحة محايدة وخالية من أي تحيز أو ظلم.

جـ-**المساواة** (الأفقية): يجب أن تكون فرص القبول بمؤسسات التعليم العالي متاحة لجميع الطلاب، كما يجب ألا يُمارس التمييز بشكل منهجي ضد طلاب معينين على أساس ظروفهم الاجتماعية أو موقعهم الجغرافي أو كافة المعايير الأخرى التي أشارت إليها اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم.

٤-يجب أن تتدخل الحكومة على الأقل في الفترات الأولى من تطبيق الجزء الخاص باختبارات القبول والتي تجريها مؤسسات التعليم العالي لضمان تحجيم الفساد والتحيز الذين من المرجح أن يحدثا.

---

١٥ Katarina Tomaševski, Human Rights Obligations: Making Education Available, Accessible, Acceptable and Adaptable,2001, Novum Grafiska AB, Gothenburg, P13.

الخاتمة

إن سياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي الحالية "امتحانات الثانوية العامة"، لم تعد تمثل أحد أوجه العدالة الاجتماعية والتي كان أحد أهم مميزاتها. بجانب عدم فاعليتها في الحاق الطلاب بالتخصصات الأكاديمية المؤهلين لها. فالعمل بالسياسة الحالية دون تغيير سيزيد من إشكالية عدم فعالية التعليم العالي في مصر، وعدم مقدرته على تلبية احتياجات سوق العمل، مما سينعكس على الوضع الاقتصادي للبلاد. وذلك بالإضافة إلى الهدر في الانفاق على أعداد من الطلاب لن تستفيد من تعليمها العالي، فمما سبق ذكره هناك ٧٥٪ من خريجي كليات الحقوق بالجامعات المصرية في عام ٢٠١١ لم يلتحقوا بنقابة المحامين. وبالتالي فإن الدولة انفقت على هذا العدد من الطلاب دون وجه فائدة. بالإضافة إلى أن نسبة خريجي الجامعات الذين يعملون في مجال تخصصهم هي ٣٥٪.

لذلك يجب تغيير سياسة القبول التي تعتمد عليها مؤسسات التعليم العالي في اختيار الطلاب الذين يلتحقون بها، بأخرى أكثر فاعلية في الحاق الطلاب بالتخصصات الأكاديمية المؤهلين لها. فالسياسة الموصى باستخدامها ستجمع بين مميزات سياسة الاعتماد على امتحان مدرسي موحد وسياسة اختبارات القدرات التي تجريها مؤسسات التعليم العالي. حيث ستعتمد السياسة الموصى بها على الامتحان المدرسي الموحد كمؤشر أولي على قدرات الطلاب، بجانب اختبارات القدرات التي تجريها مؤسسات التعليم العالي لتكوين صورة اشمل عن الطلاب، ومقدرتهم على الالتحاق بالتخصص الأكاديمي الذي يرغبون فيه.

فسياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي الحالية تعمل على تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد من خلال إنتاج أعداد من الخريجين الغير راغبين في العمل بمجال تخصصهم الدراسي. مما يزيد من معدلات البطالة والإنفاق على تعلم مهارات ودراسة تخصصات يرغب الخريجين بالعمل بها. وبذلك لا يحقق التعليم العالي الهدف المرجو منه في إعداد خريجين مؤهلين لاحتياجات سوق العمل. بجانب الهدر في الإنفاق على تعليم طلاب لن يستفيدوا من دراستهم بالتعليم العالي في شيء. لذلك فاستبدال تلك السياسة بواحدة أكثر فاعلية سيعمل على تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد على المدى البعيد. وذلك من خلال تخريج طلاب راغبين في العمل بمجالات تخصصاتهم الدراسية. وتوفير الإنفاق على أعداد كبيرة من الطلاب لن يستفيدوا من تعليمهم العالي في شيء. والاستفادة بهذه الأموال في تحسين جودة العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي.